الجمهورية اليمنية
التجمع اليمني للإصلاح
الأمانة العامة

البرنامج الانتخابي

الدورة الانتخابية الثالثة لمجلس النواب

صفر ١٤٢٤ هـ / إبريل ٢٠٠٣ م

((إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت
وما توفيقي إلا بالله))

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله القائل : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) والصلاة والسلام على المبعوث هدىً للناس ورحمة ..وبعد :

فقد كرم الله الإنسان ، ومنحه العقل وميزه بالإرادة ، وأمده بهدي الوحي ونور الرسالات ليقوى على حمل أمانة الاستخلاف من الله في الأرض ، فالإنسان هو محل التكليف الشرعي في التغيير ومصدر أدائه ، فقد شاء الله عز وجل أن يجعل التغيير في أحوال أي فرد أو مجتمع أو قوم ، ضمن إرادته الواسعة وبحسب ما يأخذ الناس به من أسباب وسنن التغيير التي تعبدهم الله عز وجل بالأخذ بها.

والانتخابات التنافسية – الحرة والنزيهة – التي توصلت إليها البشرية عبر تجاربها المتراكمة في تأريخها المديد – تمثل الآلية الحضارية المناسبة لتحقيق التغيير المنشود بصورة سلمية وآمنة تجنب الشعوب والمجتمعات مغبات العنف وما يسببه من هدر

لطاقات الشعوب وأضرار بالمجتمعات وتمزيق لنسيجها الاجتماعي ، وتقويض لبنيانها الحضاري.

ولقد كافح شعبنا اليمني وقاوم الظلم والفردية والاستبداد والشمولية وقدم التضحيات الجسيمة متطلعاً إلى غد مشرق ومستقبل باسم وحياة أفضل تتوفر فيها أسباب الحياة الحرة الكريمة والمستقرة والآمنة.

واختار شعبنا النظام الجمهوري الشوروي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وها نحن اليوم مدعوون لممارسة هذا الحق ، وعلينا القيام به بمسؤولية وأمانة دونما خوف أو خضوع للترغيب والترهيب.

إن الفرصة متاحة أمام كل مواطن رجلاً كان أو امرأة للقيام بدوره في إصلاح الأوضاع المختلة ، وفي تحقيق التغيير المنشود ، من خلال ممارسة حقه الدستوري كناخب يدلي بصوته بحرية كاملة وسرية تامة ، أو كمرشح فرد مستقل ، أو كحزب يتقدم ببرنامجه في التعاطي مع هموم المجتمع وتحقيق تطلعاته إلى جمهور الناخبين ليصوتوا لمرشحيه على أساسه.

ومن هنا فقد كان لزاماً على التجمع اليمني للإصلاح أن يقدم برنامجه الانتخابي الذي يلتزم به مرشحوه ويعملون على تنفيذه من خلال وجودهم في مجلس النواب أو الحكومة.

أخي الناخب .. أختي الناخبة:

ها نحن نلتقي في موسم انتخابي جديد ، فلنعمل معاً من أجل أن تكون هذه الانتخابات فرصة لتغيير الأوضاع السيئة التي نعاني منها جميعاً ، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا أحسنّا الاختيار ، وصوتنا لمن يسعى للتغيير إلى الأفضل بصدق وإخلاص.

فقد مرت ست سنوات عجاف ، عانينا فيها جميعاً من الفقر والعوز والحاجة والظلم والقهر والانتهاك للحقوق والحريات وعانينا من الغلاء والبطالة وانعدام فرص العمل ، حتى للمؤهلين والخريجين ، ومن الفساد الذي طال كل المرافق الحكومية.

لقد منحتم الحكومة فرصة طويلة للمراجعة وإصلاح الأوضاع .. لكنها لم تحترم صبركم وسكوتكم ، وها هي الفرصة أمامكم.. لتقولوا لا .. لا .. لا

- لمن حرمكم لقمة العيش.
- لمن حرم مرضاكم من العلاج.
- لمن عبث بالمال العام .. وبدد الثروة الوطنية وحرمكم من خيراتها.
- لمن وعدكم وأخلف وعده ، ولمن أخذ وظائفكم أو وظائف أبنائكم وأعطاها لمن لا يستحقها من المحسوبين.

ها هي الفرصة أخي الناخب بيدك ، فلا تضيعها مرة أخرى ، فأنت صاحب القرار.

❖ صوتك أمانة فتذكر أمر الله عز وجل بأداء الأمانات إلى أهلها.

- صوتك سيحدد مستقبلك ومستقبل أولادك ومستقبل البلاد كلها.
- صوتك سلاحك في مواجهة الظلم ، والاستبداد ، والفساد ، وفي مواجهة الفقر والغلاء.
- صوتك طريقك لتحسين أحوالك المعيشية ، والحصول على الخدمات الضرورية في التعليم والعلاج والكهرباء والمياه.
- صوتك هو وسيلتك لتحقيق العدل والأمن والاستقرار، وترسيخ الديمقراطية الشوروية في المجتمع.
- صوتك وسيلتك للدفاع عن حريتك وحماية حقوقك وصيانة كرامتك من الامتهان.
- **صوتك مهم .. فلا تفرط في صوتك .. ولا تضيعه.**

بصوتك سيفوز المرشح الذي سيخدمك ويرعى مصالحك ويدافع عن حقوقك ويحترم وجودك ، أو سيفوز المرشح الذي يتسلط عليك ويمتهن كرامتك وينهب حقوقك.

الخيار لك .. فاختر لنفسك ما تريد.

أخي المواطن .. أختي المواطنة:

هـانحن نؤكـد علـى صـدق التزامنـا ووفائنـا لكـم ، وتفانينـا في خدمتكم ، ودفاعاً عن حقوقكم من خلال هذا البرنامج الذي نضعه بين يديكم. فقد عملنا على تحليل الأوضاع الراهنة التي تعيشها بلادنا وحددنا الأسباب ووضعنا الحلول. والمعالجات للقضايا و المشكلات التي فشلت البرامج الانتقائية .. برامج الجباية وزيادة الأسعار (برامج الجرع) في معالجتها.

إننـا لواثقـون أنكـم ومـن أجـل التغيـير إلى الأفضـل سـوف تصوتون لصالح مرشحي التجمع اليمني للإصلاح ، مقاومين كل الضغوط ، واضعين مستقبلكم و مستقبل أبنائكم نصب أعينكم.

أخي الناخب .. أختي الناخبة:

شدوا من عزائمكم ، وقووا من تصميمكم ، فقد بلغ السيل الزبى ولا أمل سوى التغيير .. سئمنا الأقوال ونريد الأفعال نريد التغيير إلى الأفضل ولا خيار لنا غيره ..

وبالتغيير نستطيع أن نرى النور من جديد .. ونبتسم من جديد .. ونترقب المستقبل المشرق إن شاء الله.

وما عليكم إلا أن تعطوا أصواتكم لمن يستحقها، لمن ينشد الأفضل ويعمل على تحقيقه..

ونحن واثقون أن لديكم من الوعي والإدراك ما يمكنكم من التمييز بين الحقائق والشبهات وبين الصدق والكذب، وأنكم لن تنخدعوا بالوعود الزائفة ولا بالمغريات المؤقتة فقد جربتم ذلك في الانتخابات السابقة ، فماذا كانت النتيجة ؟ سوى حالة السوء الذي يشكو منه الجميع ،واختلال الأوضاع وتدهورها بصورة مخيفة نوجز بعضها لكم فيما يلي:

١ـ ركود اقتصادي حاد:

لقد تسبب الركود الاقتصادي في حدوث انخفاض كبير في كمية السلع والخدمات التي ينتجها ويستهلكها المجتمع ، وأصبح المواطن يعاني الأمرّين في سد رمق أطفاله وأصبح المستأجر عاجزاً عن دفع الإيجار، والتاجر غير قادر على بيع سلعه.

٢ـ انتشار الفقر:

وفقاً لبيانات مسح ميزانية الأسرة عام ٩٨م فإن ١٨ % من السكان أي ٣,٤ مليون شخصاً يعانون من الفقر في الغذاء أي أنهم يعانون من الجوع.

و ٤٠ % من السكان أي ٧,٦ مليون شخص يعانون من الفقر بصورة عامة أي أنهم يعانون من صعوبات في الحصول على المأكل المناسب والملبس المناسب والخدمات الضرورية.

وقد ارتفعت النسبة عام ٢٠٠٢م فبلغت نسبة الفقر في الغذاء أكثر من ٣٠ % أي أكثر من ٦ مليون شخص ونسبة الفقر بصورة عامة أكثر من ٥٠ % أي أكثر من ١٠ ملايين شخص.

٣ـ زيادة البطالة:

تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن عدد العاطلين عن العمل وصل في عام ٢٠٠٠م إلى أكثر من أربعة ملايين عاطل ، وقد ارتفع عددهم أكثر في عام ٢٠٠٢م.

وتكفي زيارة واحدة إلى أماكن تجمع العمال في المدن الرئيسية كل صباح لنعرف حجم المأساة التي يعيشها هؤلاء الذين يخرجون للبحث عن عمل ويقضون الوقت كله في الانتظار ثم يعودون إلى أسرهم منكسرين لا يجدون ما يسدون به حاجاتهم وحاجات أطفالهم الضرورية ، وقد كثرت حالات الانتحار بين الشباب والفتيات بصورة لم تعهدها بلادنا.

٤ ـ تدني الأجور والمرتبات :

أضحت أجور ومرتبات الموظفين والعمال الحالية لا تكفي لتوفير حياة كريمة لهم ومواجهة غلاء السلع والخدمات الأساسية إذ لا يأتي اليوم العاشر من الشهر – في أحسن الأحوال – إلا وقد نفذت ، فالمرتبات والأجور التي يحصلون عليها اليوم لا تساوي أقل من ١٠ % مما كانوا يحصلون عليه في الماضي ولا تكفي لسد الحد الأدنى من ضروريات الحياة لأسرهم وأطفالهم في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وتدني قيمة العملة الوطنية.

٥ـ انخفاض متوسط دخل الفرد :

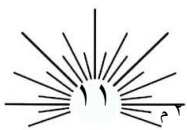

في عام ٢٠٠٢م وصل متوسط دخل الفرد في السنة إلى أقل من ٣٠٠ دولار أي أقل من ٤٥ ألف ريال ، بمعنى أن نصيب الفرد من الاستهلاك والادخار قد انخفض بشكل كبير ولم يعد قادراً على شراء السلع الضرورية التي يحتاج إليها كما كان عليه الوضع في الفترة السابقة والتي كان متوسط دخل الفرد فيها يساوي أكثر من ٦٤٠ دولار أي أكثر من ١٣٠ ألف ريال في السنة.

وقد أدى انخفاض متوسط دخل الفرد وتدني الأجور والمرتبات وزيادة البطالة إلى نتيجة خطيرة هي: ركود اقتصادي كبير ولفترة طويلة جداً.

٦ـ التفاوت الحاد في الدخل :

وفقاً لبيانات مسح ميزانية الأسرة لعام ٩٨م فإن حوالي٦٠% من السكان فقط يحصلون على حوالي ٢٠% من الدخل القومي ونحو ٤٠% من السكان يحصلون على حوالي٢٥%

من الدخل القومي وحوالي٧٣% يحصلون على أقل من٥٠% من الدخل القومي.

٧ـ تدني مستويات التعليم :

تدل مؤشرات الإحصاء الحكومي على الحالة التعيسة التي وصل إليها الوضع التعليمي في البلاد:

- بلغت نسبة الأمية عام ٢٠٠٠م حوالي٥٥,٧% .
- بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي عام ٢٠٠٠م حوالي٣٦ % من عدد الذين يحق لهم الالتحاق بالتعليم الأساسي.
- كما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي حوالي ١٤,١٩%.
- بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي حوالي ٩% ممن هم في سن التعليم الجامعي.
- التحق بالتعليم الفني والمهني خلال العشر السنوات الماضية ما مجموعه (٧٠٥٢) طالباً وهذه نسبة منخفضة

جداً ، مع أن الرهان على المستقبل يعتمد على التعليم الفني والمهني لإعداد الكوادر المساعدة والحرفيين والعمالة المدربة المطلوبة لتحقيق أي نهضة عمرانية أو زراعية أو صناعية أو تطوير الاقتصاد.

وهذا يكشف مدى الزيف الحكومي وهدر الأموال والقروض والمساعدات التي خصصت للتعليم الفني والمهني وإنشاء وزارة خاصة لم تحقق سوى تبديد الأموال.

- في عام ٩٩م بلغت نسبة المباني المدرسية للتعليم الأساسي التي تحتاج إلى ترميم حوالي٥٣% والمباني التي لا تصلح للاستخدام حوالي ١٩% . أما في التعليم الثانوي فقد بلغت المباني المدرسية التي تحتاج إلى ترميم ٥٥% والمباني غير الصالحة للاستخدام هي١٥%.
- تعاني معظم المدارس من ضعف التجهيزات المدرسية فحوالي ٩٥% من المدارس ليس فيها معامل ، وحوالي ٩٧% ليس فيها مكتبات وحوالي ٤٢% من المدارس

لا تتوفر لها المياه الصالحة للشرب و ٧٠% لا تتوفر فيها الكهرباء.

هذه المؤشرات عن تدهور الأوضاع التعليمية في بلادنا تجعل من غير المستغرب أن يكون مستوى التلاميذ ضعيفاً حيث تدل الدراسات المتوفرة حول عينة مختارة من ألف تلميذ وتلميذة أن نسبة الذين سقطوا في اختبارات الرياضيات بلغت حوالي ٨٥% وفي اللغة العربية ٨٠% وفي العلوم ٦٥% ، كما تدل على وجود ضعف عام في القراءة والكتابة والتحليل.

وهذا الوضع يضع اليمن في آخر قائمة الدول العربية من حيث الترتيب ، أي أن دولاً مثل جيبوتي وموريتانيا والسودان تحتل مرتبة أفضل من مرتبة اليمن.

٨ ـ تدهور الأوضاع الصحية :

- بلغت نسبة الأطفال الذين يتوقع أن يعانوا من التقزم نتيجة لسوء التغذية حوالي ٥٢% من المواليد ، والذين يعانون من انخفاض في الوزن عند الولادة حوالي ٤٢% وهذه النسب هي الأعلى بين الدول العربية وفقاً لتقرير التنمية البشرية إذ تبلغ هذه النسب في موريتانيا على سبيل المثال ٢٣% و٢٤% على التوالي.

- الخدمات الصحية الأولية لا تتوفر إلا لحوالي ٥٠% من سكان المدن و ٢٠% من سكان الريف ، أما الخدمات الصحية المتطورة فهي شبه منعدمة ، علاوة على انعدام العدالة في توزيع الخدمات الكافية بين المحافظات وبعضها من جهة وبين الريف والمدن من جهة أخرى ، ولذا فالكثير من المناطق الريفية تنعدم فيها هذه الخدمات الصحية تماماً.

- لا تتوفر الرعاية الصحية المناسبة للأم الحامل والأطفال المولودين ، حيث إن معدل الوفيات بين الأطفال

والأمهات المرضى سجل أكبر المعدلات قياساً بالبلدان المماثلة وسجلت مضاعفات أمراض الحمل والولادة النسبة الأكبر من الأمراض في البلاد ٢٠ % وتليها الأمراض المعدية ١٩% لقصور الخدمات الصحية الوقائية ، ثم أمراض حوادث التسمم ١٥% لتدني مستويات الخدمات الصحية في المستشفيات العامة ، وما زال اليمن بلداً مكشوفاً ومعرضاً للكثير من الأمراض والأوبئة.

- تحتل اليمن في قائمة الدول العربية المرتبة ما قبل الأخيرة ((قبل الصومال)) في نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ، أما على المستوى الدولي فمن بين دول العالم التي يبلغ عددها ٢٠٠ دولة يأتي ترتيب اليمن ١٨٠.

٩- تدهور البنية التحتية :

- حوالي نصف الطرق الممسوحة والمعبدة في حالة مقبولة ، أما النصف الآخر فهي بحاجة ماسة للترميم والإصلاح ولا تزال أكثر المناطق من غير طرق معبدة ، وبذلك تعد اليمن من بين أقل الدول طرقاً.
- كما أن وسائل النقل هي الأخرى تعاني من التقادم ، فوسائل المواصلات المستخدمة قديمة ومستهلكة وبعضها تم استيرادها من الخارج بعد انتهاء عمرها الافتراضي ولذلك فهي مكلفة لكثرة التوقف ولكثرة الأعطال والاحتياج الدائم إلى الصيانة.
- الطاقة الكهربائية المتاحة في المدن محدودة فهي لا تكفي لتلبية الطلب الحالي ونتيجة لذلك فإن هناك انقطاعاً في الكهرباء من وقت لآخر في المدن الرئيسية وهناك صعوبة في إيصال التيار الكهربائي إلى المناطق النائية في الوقت الذي زادت فيه فاتورة الكهرباء أضعافاً مضاعفة.

١٠ـ تعثر الإصلاح القضائي :

هناك تعثر واضح في الإصلاح القضائي حيث تطول فترة التقاضي ولا يتم تنفيذ الأحكام الناجزة مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وانتهاك الحرمات وانتشار الثأر وعدم الشعور بالأمان .

١١ـ تعثر الإصلاح الإداري :

لا يزال نظام الخدمة المدنية يعاني من القصور في التشريعات والخلل المؤسسي وسيادة الوساطة ، والمحسوبية ، فالموظف لا يحصل على الترقية التي يستحقها ، ولا على المرتب الكافي ، ولا توجد فرص متساوية للمتقدمين للوظائف الجديدة ، وهناك تعسف في التعيين في الوظائف المهمة و تهميش للموظفين وخصوصاً الأكفاء منهم.

١٢ـ تعثر الإصلاح المالي :

يعاني النظام المالي المعمول به حالياً من عدد من التشوهات الخطيرة على مستوى التقنين والمؤسسات وعلى مستوى

الممارسة والتطبيق ، فلم تتوفر الإرادة الجادة لمحاسبة ناهبي أموال الشعب وأقواته وأرزاقه ولم يتم الالتزام بمبدأ العدالة في تخصيص الاستثمارات العامة ، وتوزيعها بين مختلف المناطق ولم يتم رصد المخصصات الكافية لإنجاز المشاريع المعتمدة في الوقت المحدد ، ولم يتم رصد المخصصات الضرورية لتشغيل وصيانة المرافق والمشاريع ، ولا تزال المركزية المالية هي السائدة في الممارسة والتطبيق ، حيث يتم احتجاز الجزء الأكبر من مخصصات المجالس المحلية.

١٣ـ تبديد الموارد المتاحة :

كانت أسعار النفط عام ٩٧م حوالي ١٤ دولاراً للبرميل ، ثم ارتفعت إلى أكثر من ٢٠ دولاراً عام ٩٩م وأكثر من ٢٥ دولاراً عام ٢٠٠٠م وما بعده مما يعني أن إيرادات البلاد من النفط زادت بحوالي ٩ مليار دولار ، كما حصلت البلاد على قروض ومساعدات خلال الفترة من ٩٨ – ٢٠٠٢م أكثر من ملياري دولار ، كما أدى إلغاء دعم السلع الأساسية إلى رفد الخزينة العامة بنحو ٥٠٠ مليار ريال خلال نفس الفترة ،

وحوالي ٧ مليار دولار إعفاء من الديون السابقة ، أي ما يساوي إجمالاً (ثلاثة ترليون وسبعمائة مليار ريال).

كيف تم تبديد كل هذه الأموال ؟ ولماذا لم تستخدم لإنعاش الاقتصاد ، ومحاربة الفقر والبطالة ، وتحسين الحالة المعيشية للمواطنين وتحسين خدمات التعليم والصحة ؟!!

١٤ـ انتهاك الحقوق والحريات :

خلال فترة السنوات الست الماضية شهدت البلاد ، وبصورة غير مسبوقة ارتفاعاً ملحوظاً في الانتهاكات الحكومية للحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون للأفراد والجماعات وغير ذلك من الممارسات المخالفة للدستور والقانون والتي استهدفت في مجملها إلغاء ما تبقى من الهامش الديمقراطي وإلغاء الرأي الآخر وإفراغ العملية الديمقراطية من محتواها وتهيئة البلاد لعودة الاستبداد والشمولية والفردية التي ثار الشعب ضدها ، وضحى الأحرار والثوار والمصلحون بأرواحهم دفاعاً عن حق الشعب اليمني في الحرية والشورى والديمقراطية والحياة الحرة الكريمة الآمنة المستقرة.

فلا زال المواطنون يعانون من الإهانات ومن نظام أخذ الرهائن والحبس التعسفي والابتزاز ، والاستغلال ، وقد تزايدت حالات الاعتقالات دون إحالة النيابة ودون محاكمة بل قد تعرض بعض المساجين للتعذيب ، وكل ذلك يعد انتهاكاً للدستور والقانون.

وقد تعرض العديد من الصحفيين والكتاب والخطباء للاعتقالات التعسفية ، والخطف والإخفاء لفترات طويلة ، كما تعرضت الكثير من صحف المعارضة والصحف الأهلية إما للحجز و منع التوزيع ، أو للتعطيل ، لأنها مارست حقها القانوني في كشف بعض ممارسات الفساد أو نشر آراء ناقدة للسياسات والتوجهات الخاطئة ، التي ألحقت الأضرار الكبيرة بالمال العام وانتهكت القوانين.

وتصر السلطة على انتهاك حق المواطنين في تنظيم أنفسهم وإنشاء النقابات والجمعيات والمنظمات والاتحادات ومختلف المنظمات الأهلية بحرية واستقلالية ، فقد جرى تجميد العديد

من النقابات والاتحادات والجمعيات والحيلولة دون إجراء الانتخابات الدورية لبعضها ، وتفريخ البعض الآخر والسعي للسيطرة عليها وإلحاقها بالحزب الحاكم بقصد تعطيل دورها وصرفها عن مهامها الأساسية في خدمة منتسبيها والدفاع عنهم وعن حقوقهم ومكتسباتهم ، ويجرى إكراه الكثير من موظفي الدولة على الانضمام إلى الحزب الحاكم والتخلي عن انتماءاتهم الحزبية كشرط لاستمرارهم في وظائفهم أو منحهم الدرجات الوظيفية والترقيات المستحقة لهم قانوناً.

١٥ـ انفلات الأمن :

طوال السنوات الست الماضية شهدت البلاد انفلاتاً متزايداً في الأمن نظراً لعدم تمكين أجهزة الأمن من القيام بواجبها وفقاً للقانون ، وظهرت جرائم غريبة على المجتمع اليمني لم تكن معروفة من قبل ، ومنها اختطاف وإخفاء الفتيات ، وزادت ظاهرة التفسخ الأخلاقي ، وجرائم الآداب العامة.

...

هذه صورة موجزة للأوضاع المتردية التي وصلت إليها البلاد الأمر الذي يوجب علينا تحمل مسؤولياتنا في العمل على إخراج بلادنا مما تعانيه وتحقيق التغيير المنشود من خلال العمل الجاد على تحقيق الآتي ..

أولاً: البناء المؤسسي للدولة والمجتمع

إن التوجه الجاد لبناء دولة المؤسسات .. دولة النظام والقانون .. يمثل المدخل الضروري والشرط اللازم لتحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز التجربة الديمقراطية الشورية وتلبية تطلعات أبناء اليمن الكبير إلى التنمية الشاملة والنهوض الحضاري والانتقال بالبلاد إلى مواجهة متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين.

كما أن وجود مجتمع المؤسسات والفضيلة والخلق القويم ، الذي تتظافر فيه دواعي الوعي ، والتربية وحوافز الأخلاق ، وضوابط القانون ، على صياغة البيئة الاجتماعية ، التي تساعد الأفراد والجماعات على إطلاق مواهبهم وتنظيم

قدراتهم وطاقاتهم وتعزيز مبادراتهم الذاتية يعد مدخلاً مهماً لترسيخ المسار الديمقراطي الشوروي وتوسيع المشاركة الشعبية وبناء دولة المؤسسات ، كما يمثل الضمانة الجوهرية لسلامة المسيرة التنموية وعدم تحول برامج التنمية إلى بناء نخبوي يتم على حساب مطالب الفئات الاجتماعية وجماهير الشعب العريضة.

لذلك فإن التجمع اليمني للإصلاح سيولي البناء المؤسسي للدولة والمجتمع أهمية كبيرة وفقاً لما يلي:-

أ- سيادة القانون وتطبيق الدستور

إن العمل على ضمان قيام السلطات وممارستها وفقاً للدستور والقانون المستمد من الشريعة الإسلامية ، هو المقدمة الضرورية لتحقيق مبدأ سيادة القانون ، فيخضع له وينزل عند حكمه جميع الأفراد بصرف النظر عن المكانة التي يحتلونها اجتماعياً أو المركز الوظيفي الذي يشغلونه سياسياً وإدارياً ،

وتخضع له سلطات الدولة بمختلف مستوياتها وكذا الأعمال الصادرة عن مؤسساتها وأجهزتها فتحقق بالتالي دولة النظام والقانون وتتحدد الواجبات والحقوق والمسؤوليات والثواب والعقاب مما يؤدي إلى نشر العدل في المجتمع وتحقيق المساواة وإشاعة الطمأنينة ومناخات الثقة واستقرار المعاملات والوفاء بالالتزامات.

ب ـ الفصل بين السلطات وتقوية مؤسساتها

إن تجميع السلطات وتركيزها بيد فرد أو جهة يشكل أخطر وأوسع مداخل الاستبداد الذي يفسد الدولة والمجتمع معاً ويهز بنيانهما ويقوض دعائمها ، لذلك فإن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات ، وإرساء بنيان مؤسسات الحكم على أسس دستورية وقانونية يجعل منها أطراً مستقلة عن أشخاص الحاكمين فيها المتداولين عليها ، ويمثل ركناً مهماً في منع الاستبداد وإرساء دولة المؤسسات وذلك يقتضي العمل على ما يلي:-

١. تطبيق الفصل بين السلطات وضمان ممارسة السلطة وفقاً للدستور والقانون ومن خلال المؤسسات.

٢. الاستقلال التام للسلطة القضائية.

٣. تعزيز دور السلطة التشريعية وتوفير كافة الوسائل والآليات التي تمكن مجلس النواب من القيام إلى جانب مهامه التشريعية بمسئولياته الدستورية في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبتها.

٤. إعادة تنظيم أوضاع السلطة التنفيذية وضبط العلاقة بين مختلف هيئاتها وأجهزتها ، والتحديد الدقيق لمسؤولية وصلاحية كل منها ، مما يحقق تنسيق وتكامل جهودها ومنع أي تداخل أو ازدواجية وضياع المسؤولية بين الذين يتدافعونها.

٥. تفرغ القيادات العليا لقضايا التخطيط ورسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذها والسهر على تنفيذ القوانين والتشريعات وإزالة أي صعوبات أو عقبات تحول دون تنفيذها بدلاً من الانشغال بالقضايا اليومية البسيطة.

ج - إصلاح القضاء وتعزيز دوره

للقضاء المستقل والمتسم بالكفاءة والنزاهة والحياد ، دور منشود في بسط العدل ، وحماية الحريات ، وصيانة الحقوق ، وتوفير الطمأنينة والسكينة العامة والاستقرار في المجتمع .

لهذا فإننا سوف نولي إصلاح وتطوير وتحديث القضاء الأهمية اللازمة حتى يتمكن القضاء من مواكبة متغيرات الحياة ومستجداتها وتلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم وسنعمل على ما يلي:-

١. إعادة النظر بالتشريعات القضائية بما يحقق الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية مالياً ، وإدارياً ، ويحقق الاستقلال التام للقاضي في قضائه حكماً وتنفيذاً دون أن يكون لأحد سلطان عليه إلا القانون المنبثق من الشريعة وتوفير كافة المقومات والمستلزمات الفنية والمادية والأدبية اللازمة لتحقيق ذلك.

٢. اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بتطوير نظام الرقابة والتفتيش القضائي وتنشيط أجهزته بما يمكنها من الرقابة الفاعلة وتقييم الأداء وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب طبقاً لأسس ومعايير موضوعية وعادلة.

٣. تطوير النظام القضائي وتيسير إجراءاته وتحديث أجهزته بما يكفل سرعة البت في القضايا وتنفيذ الأحكام النهائية والباتة وتجنب التطويل وصيانة الخصوم من كثرة الغرامات والابتزاز.

٤. تنفيذ برنامج واسع ومكثف لتأهيل وتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة.

٥. تطوير مناهج كلية الشريعة والقانون والمعهد العالي للقضاء بما يمكنها من تخريج كادر قضائي يمتلك أهلية علمية وفقهية عالية وكفاءة إدارية راقية.

٦. احترام الحصانة القضائية وضمان الأمن الشخصي للقضاة ، وزيادة مخصصاتهم ، وحمايتهم من كل أشكال الضغوط وإبعادهم عن الصراعات الحزبية.

٧. الاهتمام بالطب الشرعي وتوفير الإمكانات الضرورية اللازمة لقيامه بدوره في مساعدة القضاء على تحقيق العدالة وذلك من خلال:-

أ- تأهيل العدد الكافي من الأطباء الشرعيين ومساعديهم.

ب- توفير المعامل والأجهزة والأدوات اللازمة للطب الشرعي.

ج- تمكين الأجهزة القضائية من الرجوع إلى الطبيب الشرعي في القضايا التي تحتاج إلى رأيه فيها.

٨. إعطاء الاهتمام الكافي للجانب الإداري في أعمال السلطة القضائية وتدريب العاملين فيه وتطوير مهاراتهم ومتابعة أدائهم حتى لا يكون ذلك عائقاً أمام أداء النظام القضائي لمهامه.

٩. الاهتمام بإيجاد المباني اللازمة للمحاكم والنيابات في مراكز المديريات والمحافظات وصيانة الموجود منها.

١٠. الاستعانة بالخبرات العربية والإسلامية لإصلاح وتطوير أجهزة القضاء ، ومراجعة القوانين واللوائح وتطويرها بما

يتفق ومتغيرات الحياة ومواكبة المستجدات وحاجات البلاد وخاصة في القضاء التجاري والإداري والدستوري وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

د ـ تطوير تجربة المجالس المحلية

١. عمل تقييم مستمر لأداء المجالس المحلية وبما يكفل تطوير التجربة إلى الأمام وإزالة المعوقات وتقديم الحوافز المناسبة.

٢. منح الصلاحيات بصورة حقيقية للمجالس المحلية وتمكينها من أداء دورها دونما تدخل أو ادعاء.

٣. تنفيذ برامج فعالة للتدريب وتأهيل أعضاء المجالس المحلية بما يمكنهم من أداء دورهم بنجاح.

٤. وضع معايير موضوعية لقياس فاعلية وأداء المجالس المحلية وتعزيز بناء نماذج ناجحة يقتدى بها.

٥. تشجيع ودعم دور المجالس المحلية في مكافحة الفقر والوصول إلى الفقراء من خلال تبني أنشطة اجتماعية

محددة ، إضافة إلى قيام المجالس المحلية بدور الإشراف والمراقبة لبرامج مكافحة الفقر.

هـ - إصلاح الإدارة العامة

١. تحسين أوضاع الموظفين برفع مرتباتهم وأجورهم وضمان حصولهم على الحوافز والترقيات والعلاوات في مواعيدها القانونية وحصولهم على كافة الحقوق والحوافز المستحقة وفقاً للقانون.

٢. التوسع في برامج التدريب للموظفين ، وتطوير مهاراتهم ، ورفع كفاءتهم وضمان تكافؤ الفرص لجميع الموظفين في الحصول على التدريب اللازم محلياً وخارجياً.

٣. إعادة الاعتبار للوظيفة العامة والتطبيق الصارم لمبدأ الدستور في حيادية الوظيفة العامة وعدم تسخيرها للمصالح الحزبية والشخصية واعتبار الوظيفة العامة حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط اللازمة لشغلها ، وإلغاء كل أشكال التمييز بين المواطنين في التوظيف أو التعيين والترقية.

٤. الأخذ بنظام اللامركزية وتوسيع التفويضات لفروع الوزارات والمصالح الحكومية في المحافظات للتيسير على المواطنين في إنجاز معاملاتهم والحصول على الخدمة المطلوبة من الأجهزة الإدارية دونما تعقيد أو تطويل.

٥. إعادة توزيع موظفي الدولة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية وإعادة تدريبهم وتأهيلهم للمهام الجديدة ، وإنشاء صندوق للعمالة الفائضة ، وإعادة تدريبها لاستيعابها في الوظائف الشاغرة.

٦. إعادة النظر في الهيكل الإداري للدولة على أسس علمية صحيحة وواقعية.

٧. الإسراع بوضع نظام توصيف وترتيب الوظائف لكافة الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة العامة في الدولة ، بحيث يتم تحديد مهام ومسئوليات كل وظيفة وشروط شغلها والترقية إليها وحقوق الموظف وواجباته وإصدار قانون بذلك.

٨. إعادة النظر في سلم الأجور والمرتبات الحالي بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية الجديدة ويضمن للموظف الاستقرار المعيشي والوظيفي.

٩. إعادة النظر بقانون التقاعد بما يحقق حصول الموظف على مرتب تقاعدي يكفي لسد حاجاته الضرورية على الأقل ، وحصوله على حقوقه التقاعدية كاملة بسهولة ويسر ، ومنع ممارسة التمييز والمحاباة أو عدم الجدية في تطبيق القانون.

١٠. استثمار أموال صناديق التقاعد بما يعود بالفائدة اقتصادياً ومالياً على المجتمع والمتقاعد بدلاً من تجميدها في البنك المركزي أو ما يسمى بأذون الخزانة.

١١. إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية بما يتناسب والمستجدات وبما يضمن توفير الاستقرار الوظيفي ، وينهي عملية عزل الموظفين أو نقلهم أو تسريحهم لأسباب سياسية أو حزبية.

١٢. تطوير معايير وطرق قياس أداء الموظفين في الجهاز الحكومي وفقاً لأسس موضوعية تتجنب العشوائية والمزاجية والمحسوبية

، وتساعد على التطبيق السليم لمبدأ الثواب والعقاب ومكافأة المحسن ومعاقبة المسيء.

و- صيانة الحقوق والحريات

١. صيانة الحقوق الإنسانية للمواطنين وحماية حرياتهم العامة والخاصة التي كفلتها الشريعة الإسلامية ونظمها الدستور والقوانين النافذة.

٢. منع الاعتقالات التعسفية، وضمان كرامة الإنسان اليمني وحمايته من التعرض للامتهان والإيذاء والتعذيب.

٣. تحرير وسائل الإعلام العامة من هيمنة الرأي الواحد عليها وإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية للمشاركة فيها والتعبير عن أرائها وبرامجها من خلالها.

٤. احترام حق المواطنين في اختيار انتماءاتهم السياسية وعدم إكراه الموظفين على الانتماء إلى حزب بذاته واعتبار

الوظيفة العامة حق لكل كفؤ ومؤهل من أبناء اليمن جميعاً دون تمييز.

٥. منع تعطيل الصحف والنقابات والمنظمات والاتحادات إدارياً وحصر الحق في ذلك للقضاء وحده.

٦. إعادة النظر في التشريعات واللوائح التي تفرض قيوداً غير دستورية أو قانونية على الصحف والنقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية بما يضمن إعطاء المزيد من الحريات للصحف ومنظمات المجتمع المدني لممارسة دورها الايجابي في إرساء الشورى وقيم الحرية في المجتمع.

٧. نشر الوعي الحقوقي والقانوني في المجتمع.

ز- تعزيز دور المجتمع المدني وتقوية مؤسساته

سيعمل التجمع اليمني للإصلاح على ضمان حق المجتمع في تنظيم نفسه وتقوية مؤسساته في كافة أوجه نشاطه وتوفير كافة الظروف والمناخات الكفيلة بإطلاق طاقات المجتمع ، وتحريرها من كل عائق معنوي أو مادي ، ليكون مجتمعاً مؤسسياً

متكافلاً متحملاً لمسؤولياته ، ساهراً على مصالحه ، سباقاً في مبادراته ، قادراً على تنظيم وإنشاء مؤسسات وآليات حركته الذاتية ، بحيث تشكل فيه مبادرات الأفراد ومساهماتهم في مختلف أوجه نشاطاتهم المجتمعية أهم عناصر الفعل الاجتماعي الخلاق وذلك من خلال الآتي:-

١. ضمان حرية العمل النقابي وحق المواطنين في تنظيم أنفسهم بإقامة مختلف المنظمات والمؤسسات المدنية على أسس ديمقراطية شوروية في مختلف ميادين النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

٢. توفير الظروف المساعدة على تعزيز وترسيخ تقاليد العمل المؤسسي الديمقراطي الشوروي داخل مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن هيمنة السلطة والهيمنة الحزبية.

٣. إفساح المجال للمبادرات الخاصة – الفردية منها والجماعية – في مختلف جوانب الحياة وميادين النشاط الإنساني ، بما يحقق التوازن بين دور الدولة ودور المجتمع

بحيث يرتكز اقتصادنا الوطني على نشاط قطاع خاص يتميز بالكفاءة والمقدرة ويكون مجال المشاركة فيه مفتوحاً وميسراً لجميع المواطنين ويقتصر دور الدولة على استثمار الثروات الطبيعية ، ومشاريع البنية الأساسية للمجتمع وما يعجز الأفراد والجماعات عن القيام به .

٤. دعم الأنشطة الخيرية وتعزيز دورها في المجتمع بإعادة بناء وهيكلة النشاط الخيري وفق رؤية عصرية من خلال عمل ما يلي:-

أ- إعادة تنظيم النشاط الخيري على المبادئ والأحكام الشرعية والاستفادة من الأدوات الاقتصادية والأساليب الإدارية الحديثة.

ب- نشر القيم الإسلامية في المجتمع ومحاربة الرذائل وتوجيه الدعاة والمرشدين ووسائل الإعلام لغرس حب الخير والفضيلة في النفوس وإشاعة روح التكافل والتراحم والحث على بذل الصدقات والقربات من خلال التذكير بما أعده الله للمحسنين من خير وثواب.

ج- التزام المؤسسات والجهات الخيرية بالشفافية الكاملة في نشاطها وتقديم خدماتها الخيرية لكل المحتاجين بحيادية تامة دونما تمييز، أو محاباة.

د- التشجيع على الوقف الخيري ، وإعادة الاعتبار للوقف الإسلامي ، الذي من خلاله تم بناء الطرق ، والمساجد ، والمدارس ، والمستشفيات وملاجئ الأيتام ، وتقديم العون لكثير من الفقراء والمحتاجين والمنقطعين.

ثانياً:الخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي

تمثل الأزمة الاقتصادية التحدي الأبرز الذي تواجهه بلادنا ، ويكتوي بنارها المجتمع كله وخاصة الفقراء وذوي الدخول المحدودة ، وبعد أن فشلت المعالجات الجزئية والبرامج الاقتصادية في إخراج الاقتصاد اليمني من أزمته فإننا ندرك حاجة البلاد الماسة إلى برنامج للإصلاحات الاقتصادية يقوم على رؤية متكاملة واستيعاب شامل لكل المشكلات والتحديات الاقتصادية والإدارية والمؤسسية وإدراك واعٍ

لخطوات السير على الطريق الصحيح في معالجة الأزمة الاقتصادية والمتمثلة في الآتي:-

١. تحقيق التكامل والشراكة المتكافئة بين الأنشطة الحكومية والقطاع الخاص والأنشطة الخيرية ، فتلتزم الحكومة بإتاحة المجال لمشاركة القطاع الخاص في رسم السياسة الاقتصادية في اقتراح القوانين واللوائح والإجراءات المنظمة للنشاط الاقتصادي ، وتبذل كل ما في وسعها لحل المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص فتعمل على تشجيعه وتمد له يد المساعدة عند الأزمات ، وتمنعه من التجاوزات ، وعلى القطاع الخاص أن يطور من كفاءته ويفتح أبوابه أمام مساهمات الأفراد وإبداعاتهم ويقدم التمويل الشخصي للأنشطة الخيرية ذات العائد الاجتماعي المرتفع .

٢. وضع نظام رقابة وإشراف فعال يتم من خلاله رقابة السلطة التشريعية ورقابة أجهزة الإشراف ودواوين المراقبة

المستقلة استقلالاً حقيقياً ، ومن خلال الدور الأساسي والمحوري للقضاء المستقل .

٣. إعادة ترتيب الاولويات وذلك بالتركيز على القطاعات الواعدة وإعطاء أولوية:-

أ- للاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتأهيلها لتلبية متطلبات سوق العمل.

ب- الاهتمام الكبير بتجارة إعادة التصدير وتحويل اليمن إلى مركز تجاري إقليمي والاستغلال الأمثل لموقع اليمن الجغرافي وما تتمتع به موانئ اليمن خاصة ميناء عدن من ميزات كبيرة. وذلك يتطلب إرادة سياسية جادة وعمل دؤوب لتحقيق المتطلبات الضرورية ومنها توفير بنية تحتية مناسبة ، وإطار قانوني مشجع ، وإدارة كفؤة ومؤسسات قادرة.

٤. تطبيق اللامركزية حيث سيؤدي ذلك إلى تحديد أدق للأهداف وتوزيع أكفأ للموارد وإلى تحديد أفضل للمسئولية وإلى تسهيل عملية المحاسبة وتوسيع المشاركة.

كل هذه العوامل سيكون لها آثار اقتصادية موجبة على عملية استثمار الموارد وعلى كفاءة استغلالها.

لهذا فإن التجمع اليمني للإصلاح سيعمل بجد وإخلاص لمعالجة أسباب وجذور الأزمة الاقتصادية وإخراج الاقتصاد من أزمته الحالية ووضعه على الطريق الصحيح للإنطلاق نحو آفاق واسعة وذلك من خلال تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات التالية:

(أ) الأهـــداف

١ـ تحقيق زيادة مطردة و مستدامة في معدل النمو الحقيقي:

إن تحقيق معدل نمو مطرد و مستدام يعد شرطا ضروريا لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية. إذ لا يمكن حل مشكلة البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية مثل خدمات التعليم و الصحة بدون تحقيق معدل نمو مرتفع وأعلى من معدل النمو السكاني.

ومن الممكن تحقيق معدل نمو اقتصادي في المدى المتوسط لا يقل عن ٥% سنوياً وفي مرحلة لاحقة يمكن زيادة هذا المعدل ليصل إلى ٨% سنوياً وذلك من خلال:-

أ- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بتحديث أساليب الإنتاج و تغيير هيكليتة.

ب-استغلال موقع اليمن الاستراتيجي كمركز تجاري إقليمي.

ج- استغلال الثروة البشرية الهائلة وغير المستغلة وتشغيلها وزيادة كفاءتها من خلال التعليم والتدريب المناسبين.

د- تنمية القطاعات الواعدة مثل القطاع السمكي وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التعدين والنفط والغاز.

هـ- تحسين الكفاءة الاقتصادية كثمرة للإصلاح المؤسسي.

و- تحقيق الثقة بالاقتصاد اليمني من خلال التنفيذ التام للسياسات الاقتصادية السليمة.

٢ـ محاربة الفقر:

إن محاربة الفقر سيكون لها أولوية عاجلة في برنامجنا وذلك من خلال تطبيق استراتيجية فعالة للأجل القصير تعتمد على زيادة المرتبات والأجور وتطوير نظام الضمان الاجتماعي وزيادة مخصصاته وإعطاء الإعانات النقدية الكافية للأسر الفقيرة ، والوصول إلى كافة الأسر الفقيرة في عموم البلاد مع تصحيح الأخطاء والسلبيات والتحيزات في نظام الإعانات الحالية ، إضافة إلى دعم وتشجيع الجمعيات والمنظمات الخيرية للإسهام في مكافحة الفقر.

ومن ناحية أخرى سنعمل على تطوير آلية أداء الزكاة إيراداً ومصرفاً وتطوير دور الأوقاف لتحقيق أهدافها الاجتماعية في محاربة الفقر ، لذلك فإن محاربة الفقر ستتم من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ، وتنفيذ برامج تنمية ريفية واسعة وتوفير فرص العمل للعاطلين ،وزيادة فرص التعليم والخدمات الصحية وخدمات المياه والكهرباء للأسر الفقيرة وزيادة مشاركتهم في الحياة العامة ، وإعطاء اهتمام كبير لرعاية

المسنين والأطفال والمعوقين والمشردين والمهمشين ومحاربة أساليب التهميش والإقصاء .

٣ـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

والمتمثل في المحافظة على معدل منخفض للتضخم والانضباط المالي من خلال المحافظة على معدلات العجز في الموازنة عند المستويات الآمنة وكذلك المحافظة على استقرار سعر العملة الوطنية بالقدر الذي يخدم هدف تحقيق زيادة معدل النمو وهدف محاربة الفقر ، وتحقيق تحسن ملموس في مستويات المعيشة للمواطنين.

٤ـ تحقيق زيادة مطردة و مستدامة في معدلي الادخار و الاستثمار:

ستحظى السياسات الداعمة لزيادة الادخار المحلي وكذلك الاستثمار الداخلي و الخارجي باهتمام كبير في هذا البرنامج. وعلى هذا الأساس فإن السياسات النقدية الحالية سيتم إعادة النظر فيها ، بحيث تكون أكثر توازنا بين دوافع الادخار والاستثمار. وسيسعى هذا البرنامج إلى زيادة معدل الادخار المحلي إلى حوالي ١٩%

والادخار الخارجي إلى حوالي ٩% بحيث يصل معدل الاستثمار إلى حوالي ٢٨% مما يجعل تحقيق معدل النمو المتوخى ممكنا.

٥- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين التعليم وتوطين التكنولوجيا ، وتحديث المؤسسات العامة وإصلاح القطاع الخاص وإيجاد التوازن بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتوسيع مجال الأنشطة الخيرية وتطبيق اللامركزية المالية و الإدارية وتشجيع الممارسة الديمقراطية وتحديث القوانين وتدريب الموظفين العموميين وإصلاح الخدمة المدنية و غير ذلك من إجراءات البناء المؤسسي للدولة الحديثة.

(ب) السياسات والإجراءات

ولتحقيق الأهداف السابقة فإننا سنعمل على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التالية:-

١-تحقيق الانتعاش الاقتصادي :

لإخراج الاقتصاد من الركود الحاد الذي يعاني منه حالياً ووضعه على طريق الانتعاش سيتم اتخاذ السياسات والإجراءات التالية:-

أ : سياسات الطلب الكلي من خلال :-

١. زيادة الأجور والمرتبات ومخصصات الضمان الاجتماعي.

٢. تخفيف الأعباء الضريبية على المواطنين ومراجعة النظام الضريبي بما يحقق الكفاءة والعدالة.

٣. زيادة الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية.

٤. زيادة الإنفاق العام الحقيقي على قطاعات التعليم والصحة والكهرباء والمياه.

ب : سياسات العرض الكلي من خلال :-

١. تقديم الحوافز الضرورية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة.

٢. تحسين الكفاءة الاقتصادية بالإسراع بعملية الإصلاح القضائي وإصلاح الخدمة المدنية والإصلاح المالي.

٣. تنشيط الوساطة المالية ، من خلال إصلاح النظام المصرفي وإنشاء السوق المالية.

٤. تحسين وتعزيز الثقة بالاقتصاد اليمني بالوفاء بالوعود ، وتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية.

٥. تحقيق التعاون والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الخيري.

ج : تعزيز الحرية الاقتصادية وتحقيق حرية التجارة الداخلية من خلال :-

١. تطوير السياسات التجارية بما يتضمن زيادة قدرات القطاع الخاص في التصدير والمنافسة.

٢. محاربة التهريب والاحتكار.

٣. إزالة العوائق أمام القطاع الخاص للاستثمار في مختلف القطاعات.

٤. المشاركة بفاعلية في السوق العربية المشتركة وإنشاء المناطق التجارية الحرة مع الدول المجاورة وبما يكفل تعزيز

التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي ويعزز التجارة البينية.

٥. مراجعة وتقييم السياسات الحالية للخصخصة وفقاً لقانون الخصخصة وبما يكفل توسيع قاعدة الملكية وتشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار ، ويضمن الحفاظ على حقوق العمال ، وحماية الملكية العامة من التلاعب والاختلاس أو توزيعها هبات للمقربين والمحسوبين.

٦. منح حوافز للقطاع الخاص غير المنظم لتنظيم نفسه بهدف زيادة كفاءته.

٧. توفير الأسواق المناسبة لصغار المنتجين وصغار التجار.

٨. زيادة مستوى الاندماج الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال تحسين عملية انسياب السلع بين الأسواق الداخلية والخارجية المختلفة.

د : السياسات والإجراءات المالية والنقدية

١. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على نسبة العجز في الموازنة عند حدود ٣%

والمحافظة على تحقيق فائض في الموازنة الجارية للدولة لتكوين ادخار حكومي قابل للاستمرار.

٢. السيطرة على معدل التضخم عند مستوى يقل عن ١٠% من خلال تطبيق سياسة نقدية فعالة تحافظ على معدل نمو لعرض النقود عند مستوى يتناسب مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي ويلبي متطلبات الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار.

٣. زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وضبط النفقات الجارية غير الضرورية.

٤. تحصيل المديونية المتأخرة للخزينة العامة لدى بعض المؤسسات العامة والخاصة.

٥. زيادة كفاءة النفقات العامة من خلال إصلاح عملية إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة.

٦. إعادة الأموال العامة المستثمرة في الخارج والتي تبلغ حالياً أكثر من ٤ مليار دولار حتى يتم استثمارها في مجالات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

٧. إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي وإعادة هيكلة المصارف المتخصصة وبما يمكنها من فتح قنوات لزيادة مشاركة الأفراد وجذب المدخرات والاستثمار في مجالات التنمية.

٢-توفير فرص العمل للعاطلين

سيعمل الإصلاح على توفير الوظائف للعاطلين من خلال تنمية القطاعات الواعدة وزيادة مساهمتها في الدخل بإتباع السياسات والإجراءات التالية :

(أ) في مجال النفط والغاز والمعادن

١. الإسراع في استغلال الاحتياطي المتوفر من الغاز.
٢. تكثيف البحث والتنقيب عن النفط بهدف زيادة صادرات البلاد من النفط.
٣. تكثيف البحث عن المعادن الأخرى والعمل على استغلالها بهدف توفير فرص عمل جديدة.
٤. الاستخدام الأمثل لعوائد النفط والغاز في مجالات التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

(ب) في مجال الزراعة والثروة الحيوانية

يعمل في القطاع الزراعي حوالي ٥٢% من السكان ولذلك فإن نسبة البطالة في هذا القطاع هي الأعلى بين كل القطاعات وعلى هذه الأساس فإن تنمية وتطوير الزراعة سيعمل بدون شك على زيادة فرص العمل وتقليل عدد العاطلين في هذا القطاع ، وسيعمل الإصلاح على تنفيذ السياسات والإجراءات التالية لتنشيط القطاع الزراعي سواء في مجال إنتاج المحاصيل النباتية أو الإنتاج الحيواني.

❖ سياسات وإجراءات زيادة إنتاج المحاصيل النباتية

١. إعادة النظر في أولويات صندوق النشاط الزراعي والسمكي وتخصيص ٦٠% من موارده لدعم المزارعين ، والصيادين ، والفقراء ، والأسر المنتجة في مجالات تربية الماشية.

٢. تطوير البنى المؤسسية للإرشاد الزراعي وإشراك المزارعين في التخطيط للإرشاد الزراعي .

٣. تقديم البذور المحسنة المحلية والخارجية للمزارعين.

٤. تطوير الزراعة المعتمدة على المطر.

٥. زيادة الغابات ومكافحة التصحر.

٦. توسيع عملية الوقاية للمحاصيل النباتية.

٧. تشجيع المزارعين على استبدال المحاصيل غير المجزية بمحاصيل مجزية جديدة.

٨. دعم التسويق الزراعي ودعم الجمعيات التعاونية والزراعية وزيادتها.

٩. المحافظة على المياه وترشيدها لضمان تحقيق تنمية زراعية مستدامة ودعم إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة وإدخال نظم الري الحديثة.

١٠. زيادة إنتاجية المحاصيل.

١١. زيادة الصادرات الزراعية.

١٢. تنظيم عملية الأسواق الزراعية.

١٣. تقديم القروض للمزارعين وإيلاء أولوية لصغار المزارعين والأسر الفقيرة التي تشتغل بالزراعة.

١٤. تحسين أنظمة الزراعة المحيلة .

١٥. تطوير نظام المدرجات الزراعية وزيادة كفاءتها.

١٦. توطين تكنولوجيا الإنتاج الزراعي.

١٧. تطوير وتفعيل القوانين واللوائح المتعلقة بتداول البذور المحسنة.

١٨. تفعيل دور وحدة المراقبة لجودة البذور والسلالات المحسنة.

١٩. التركيز على البذور المقاومة للجفاف والسلالات قليلة الغذاء.

٢٠. تطوير طرق الاستفادة من المياه الفاقدة.

❖ <u>سياسات وإجراءات زيادة الإنتاج الحيواني</u>

١. تشجيع صغار المزارعين لتكوين وحدات إنتاج صغيرة للحوم والألبان وإعطائهم أولوية للقروض البيضاء من صندوق دعم الإنتاج الزراعي والسمكي.

٢. إصدار قانون المحافظة على الثروة الحيوانية.

٣. تفعيل المحاجر البيطرية.

٤. زيادة الخدمات البيطرية.

٥. تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات إنتاج الدواجن.

٦. محاربة الأمراض الوبائية .

٧. الاهتمام بالمناطق الرعوية.

٨. نشر الوعي البيطري بين المزارعين.

❖ سياسات وإجراءات زيادة الإنتاج السمكي

١. العمل على رفع معدل نمو الإنتاج السمكي ليصل إلى ١٠% في المتوسط.

٢. تشجيع الاستثمارات العامة في القطاع السمكي وخاصة في مجال البنية الأساسية.

٣. تشجيع ودعم الشركات الوطنية للاستثمار في القطاع السمكي.

٤. تشجيع إقامة المزارع السمكية.

٥. تحسين البنية التحتية للاصطياد السمكي.

٦. تقديم القروض للصيادين.

٧. تكوين جمعيات للصيادين وتشجيعها على تسويق منتجاتهم ومنح القوارب لصغار الصيادين بأسعار مناسبة.

٨. القيام بإعداد البحوث التسويقية السمكية.

٩. تحسين طرق جمع ونشر المعلومات عن إنتاج وتسويق الأسماك.

١٠. دعم جمعيات الصيادين الإنتاجية ومنحها قوارب الصيد بتسهيلات مناسبة والاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية للصيادين.

(ج) في مجال الإنشاءات:

يعد قطاع الإنشاءات القطاع التالي بعد قطاع الزراعة من حيث الأهمية فيما يخص استيعابه للعمالة وعلى هذا الأساس فإن تنشيط هذا القطاع سيؤدي إلى تشغيل الأيادي العاملة وتخفيض البطالة ، وسيعمل الإصلاح على تنشيط هذا القطاع من خلال:-

١. تشجيع بناء المساكن الريفية وتوصيل الخدمات الأساسية إليها مثل الكهرباء والتلفون والماء.

٢. دعم وتشجيع إنشاء المساكن الشعبية للفقراء وذوي الدخل المحدود وموظفي الدولة وتطوير دور الأوقاف للاستثمار في

المشاريع السكنية للفقراء ومساهمة الدولة بتقديم الأراضي بأسعار مناسبة.

٣. تشجيع إقامة المساكن الحضرية من خلال حل مشاكل الأراضي وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

٤. الإسراع بعملية التخطيط للمدن وتوصيل الخدمات الأساسية إلى المناطق المخططة.

٥. إنشاء صندوق للإقراض الريفي للمساعدة على تنمية الريف في خطة مكافحة الفقر.

٦. تشجيع بنك الإسكان على الإقراض للفقراء لغرض الإسكان.

٧. تبسيط الإجراءات للبناء.

٨. تخفيض رسوم البناء.

٩. تدريب العمال على أساليب البناء التقليدية.

١٠. تطوير المحاجر بهدف تخفيض تكاليف البناء.

١١. تشجيع تصدير الأحجار.

١٢. الترويج لنمط البناء التقليدي اليمني في الخارج.

١٣. تطوير صناعة الرخام.

١٤. تشجيع استخدام المواد الأولية المحلية في البناء.

(د) في مجال التجارة:

يعد قطاع التجارة ثالث أهم قطاع من حيث تشغيله للعمالة وسيعمل الإصلاح على تنمية التجارة من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات التالية:-

١. العمل على توسيع التجارة الداخلية والخارجية من خلال إزالة جميع العوائق أمامها (مثل الفِرَزْ ونقاط التفتيش).

٢. دعم جمعيات حقوق المستهلك والجمعيات التسويقية والاتحادات والجمعيات التجارية والصناعية.

٣. إنشاء مراكز للتدريب على تقنيات التجارة.

٤. جمع المعلومات عن الأسواق والسلع وتوزيعها على التجار.

٥. تبسيط إجراءات التصدير وإعادة التصدير.

٦. إقامة مناطق التجارة الحرة بين اليمن والدول المجاورة.

(هـ) في مجال السياحة:

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات الواعدة التي يمكن أن توفر فرص عمل جديدة للعاطلين إذ أن هناك إمكانية كبيرة لتطوير السياحة الداخلية والخارجية وخصوصاً تلك التي تعتمد على المناخ والمناظر الطبيعية والآثار والمعالم التاريخية.

وسيعمل الإصلاح على تطوير هذا القطاع من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات التالية:-

١. تطوير المناطق السياحية الواعدة في البلاد.

٢. إعطاء حوافز للاستثمار في القطاع السياحي.

٣. تدريب العمال على إدارة المنشآت السياحية.

٤. تحسين خدمات الأمن في المناطق السياحية.

٥. زيادة الاستثمارات في البنية التحتية في القطاع السياحي.

٦. القيام بالحملات الترويجية للسياحة في الداخل والخارج.

٧. الاهتمام بالآثار التاريخية والمحافظة عليها.

(و) في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية:

تعد الصناعات الصغيرة من أهم المجالات الواعدة التي يمكن أن تستوعب قدراً كبيراً من العمالة العاطلة على اعتبار أنها لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ولا إلى استثمارات كبيرة ولا إلى خبرات نادرة. وسيعمل الإصلاح على تنمية هذه الصناعات من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات التالية:-

١. إحياء الصناعات الحرفية التقليدية اليمنية من خلال تقديم الحوافز الضرورية للحرفيين.
٢. تدريب العمال على الطرق الحديثة لإقامة وإدارة الصناعات الحرفية.
٣. إقامة المعارض للصناعات الحرفية.
٤. دعم الجمعيات الحرفية.
٥. إقامة البنية التحتية لصناعة الملابس والصناعات الجلدية.
٦. إعفاء الأقمشة ومستلزمات الخياطة من الرسوم الجمركية.
٧. إنشاء مراكز لتدريب الفقراء على الخياطة والعمل على إعطاء كل متدرب ماكينة خياطة.
٨. تشجيع الصناعات المنزلية والحرفية.

٣-زيادة الأجور

١. زيادة مرتبات أفراد القوات المسلحة والأمن والموظفين الحكوميين بنسبة ٥٠% من إجمالي الراتب كمرحلة أولى ثم بنسبة ١٠٠% من إجمالي الراتب بعد تحقيق المرحلة الأولى، من إصلاح الخدمة المدنية ، وإعادة النظر بالمرتبات والأجور بحيث تكون كافية لتأمين حياة حرة وكريمة لأفراد القوات المسلحة والأمن وموظفي الحكومة.

٢. إعادة النظر في قانون العمل بما يحقق العدالة بين العامل وصاحب العمل.

٣. توفير المعلومات المرتبطة بحركة الأجور والأسعار.

٤-تقليل حدة التفاوت في الدخل

فمن أجل تحقيق التوازن الاجتماعي فإنه من الضروري تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال إتباع السياسات والإجراءات التالية:-

١. زيادة الإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخل المحدود.

٢. توسيع نظام الضمان الاجتماعي وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية كي يغطي الموظفين في القطاعين العام والخاص والجهاز الإداري للدولة.
٣. تفعيل دور الزكاة.
٤. تفعيل دور الأوقاف.
٥. تفعيل دور الصدقات والكفارات.

٥-تطوير البنية التحتية

١. صيانة و تطوير وتوسيع شبكة الطرق داخل المدن وفيما بينها.
٢. تطوير المطارات و الموانئ وتحسين خدماتها بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.
٣. إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في النقل الجوي.
٤. تقديم حوافز ضريبية و جمركية لتحديث وسائل المواصلات داخل المدن وفيما بينها.

٥. تحديث و توسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشجيع الاستثمارات الخاصة بما يحقق زيادة المنافسة ورفع كفاءة الخدمة.

٦. تطوير نظام النقل العام الداخلي ورفع كفاءته لتقديم خدمة أفضل للفقراء وذوي الدخل المحدود.

٧. العمل على إيصال خدمات الكهرباء إلى ٨٠ % من السكان وذلك من خلال زيادة الاستثمارات العامة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية وخاصة ما يتم باستخدام الغاز وبما يحقق زيادة الطاقة الكهربائية بنسبة ٨٥% سنوياً ، وتخفيض الفاقد إلى أدنى مستوى له.

٨. صيانة وتوسيع الشبكات العامة للمياه في المدن والتوسع في مشاريع مياه الريف وصيانة وتطوير وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة الحالية.

٩. تطوير خدمات الصرف الصحي وتنفيذ مشاريع شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة في المدن الرئيسية والثانوية وصيانة وتطوير القائم منها.

٦-إصلاح النظام المالي

من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات التالية:-

١. إصلاح النظم والقوانين واللوائح.

٢. إعطاء مجلس النواب دوراً أكبر في عملية تخصيص الموارد على القطاعات الأساسية وتحديد نسب الإنفاق التي يجب على الحكومة الالتزام بها.

٣. توسيع المشاركة في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، بما في ذلك وجود توازن معقول في الأدوار بين وزارة المالية وبقية الوزارات.

٤. توزيع مخصصات الاستثمار الحكومي على جميع مناطق اليمن وفقاً لمعايير موضوعية عادلة.

٥. الالتزام عند اعتماد أي مشروع بتخصيص المبالغ الكافية لإكماله في الوقت المحدد.

٦. توفير النفقات الضرورية لتشغيل المرافق والمشروعات المعطلة أو تلك التي لا تعمل بكامل طاقاتها.

٧. إطلاق جميع مخصصات الوزارات بحسب جدول زمني متفق عليه مسبقاً يراعي احتياجات الوزارات الهامة من المخصصات والتدفقات النقدية.

٨. تكثيف عملية الرقابة اللاحقة.

٩. توفير المعلومات الصحيحة بحيث تقوم وزارة المالية بتزويد الوزارات الأخرى بمؤشرات واقعية عن المتغيرات الاقتصادية وتقوم تلك الوزارات بتقديم المعلومات الكافية عن وضعها المالي وخططها وبرامجها إلى وزارة المالية وعلى أساسها يتم وضع التقديرات للموازنة العامة.

١٠. تحديث الأجهزة المالية ، وربط جميع فروع وزارة المالية بشبكة الحاسب الآلي.

١١. إعداد الموازنة العامة وفقاً لأسلوب البرامج بدلاً من أسلوب الموازنة التأريخية المعمول بها حالياً.

١٢. توسيع التفويضات بحيث يتم إعطاء الوزارات والجهات المنفذة دوراً أكبر في تحديد أهدافها واختيار المشاريع التي تحقق تلك الأهداف.

١٣. زيادة الشفافية من خلال إعداد الحسابات الختامية في الأوقات المحددة لها وإتاحة البيانات التي تحتويها لمجلس النواب وأجهزة الرقابة والرأي العام.

ثالثاً: إصلاح وتطوير التعليم

يمثل إصلاح التعليم قاعدة الانطلاق الأولى في التغيير الاجتماعي وتحقيق النهضة المنشودة ، فالتربية عملية حضارية ولن تؤدي وظائفها المرجوة في بناء الشخصية السوية وصياغة الفرد والمجتمع صياغة إيمانية ووطنية ، ما لم تقم على اختيار ثقافي واجتماعي ينبثق من عقيدتنا وشريعتنا الإسلامية وينطلق من خصوصيتنا اليمنية وانتماءنا العربي والإسلامي.

ومن ثم فإن التجمع اليمني للإصلاح يسعى إلى الدفع بقضية التربية وتقديمها في سلم أولويات الحكومة وتخصيص مقادير أكبر من موارد البلاد لتحسين وتطوير الخدمات التعليمية كيفاً وكماً ، باعتبار الإنفاق في هذا المجال من أفضل وأرقى أنواع الاستثمار وذلك من خلال الآتي:-

١. رفع مخصصات التعليم في الموازنة العامة لتصل إلى ١٠% من إجمالي الناتج المحلي وتخصيص الجزء الأكبر منها لإصلاح وتطوير التعليم الأساسي والثانوي واعتباره حجر الزاوية في إصلاح النظام التعليمي ككل.

٢. إعطاء أولوية لتشغيل المدارس القائمة والالتزام عند إنشاء المدارس الجديدة بإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمحتاجة بما يمكن من تصحيح الأخطاء السابقة في عملية توزيع المدارس ، ويحقق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية.

٣. التدرج في عملية إصلاح التعليم الأساسي والثانوي خلال الأعوام الستة القادمة بواقع فصلين دراسيين في

كل عام بحيث يتم البدء بإصلاح الصف الأول والثاني في عموم الجمهورية بتوفير العدد الكافي والمؤهل من المدرسين ، والمنشآت والفصول والمعامل ، ومستلزمات العملية التعليمية ، ومراعاة الكثافة الطلابية المناسبة لسعة الفصول بما يتفق مع المعايير الدولية.

٤. التجديد والتطوير المستمر للنظام التربوي لضمان قدرته وحيويته على مواكبة الحياة بحيث يتضمن الاهتمام بالطفولة منذ السنين الأولى مع التركيز على تشجيع دور الحضانة ورياض الأطفال.

٥. تشجيع الفتاة للحصول على حقها في التعليم بتذليل الصعوبات التي تعوق الفتاة في مسيرتها التعليمية والسعي لتوفير الكادر النسائي المؤهل لتعليم الفتاة وتبني برامج خاصة للتربية النسوية .

٦. رعاية المعلم اليمني والاهتمام برفع مستوى إعداده وتدريبه قبل الخدمة وأثنائها وإنصافه في كافة حقوقه

المادية والمعنوية وضمان استقراره في مقر عمله قريباً من أسرته وبيته.

٧. تفعيل دور التوجيه التربوي وإقامة مراكز توجيه تستوعب كافة المنشآت التعليمية ، إضافة إلى اعتماد موجهين مقيمين في كل المدارس.

٨. العمل على توفير الوسائل التعليمية والمعامل والمختبرات والمكتبات المدرسية في كل المدارس لخدمة العملية التربوية والتعليمية.

٩. رفع كفاءة الإدارة التربوية والمدرسية من خلال اعتماد أساليب التخطيط العلمي والتنظيم والتدريب المستمر ووضع معايير علمية وموضوعية في اختيار وتعيين القيادات الإدارية في المجال التربوي وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في ظل نظام ولوائح تكفل المساواة في الحقوق والواجبات.

١٠. الاهتمام بتربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على أن يراعى عند تصميم المبنى المدرسي تلبية احتياجاتهم بحيث تخدم جميع الفئات.

١١. دعم وتشجيع مدارس القرآن الكريم وتطوير أدائها واعتماد مناهجها وتأهيل وتدريب معلميها ورصد الحوافز والجوائز المالية لطلابها.

١٢. إعادة الاعتبار لمراكز العلوم الإسلامية الإنسانية والعربية ومعاهدها ، والتي تعد جزءاً من حياتنا وتأريخنا الأصيل لما قدمته من زاد روحي وفكري وتطبيقي في مختلف شؤون الحياة حيث كان لليمن الحديث إسهام محمود في استئناف دورها الرائد جمعاً بين الأصالة والمعاصرة. ولم تستطع الاجتهادات المتباينة أن تملأ الفراغ الذي أحدثه إلغاؤها.

١٣. إلغاء الرسوم المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي.

١٤. إدخال برامج الحاسوب والإنترنت في جميع المدارس الثانوية.

١٥. تبني المفهوم الشامل لمحو الأمية بمكوناته الثلاثة وتشجيع المواطنين على محو أميتهم الأبجدية ، الثقافية ، المهنية ، وإنشاء مراكز خاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار وإشراك الجهود الشعبية في ذلك.

١٦. إعطاء عناية خاصة بالتعليم الفني والتقني وتطوير برامج التدريب المهني ، وإنشاء مراكز ومؤسسات للتعليم الفني والتقني والمهني وبحيث تكون مهيأة لإعداد العناصر القادرة على المشاركة الفاعلة في التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من العمالة الماهرة والكوادر الفنية المساعدة.

١٧. تنظيم التعليم الأهلي والخاص وتوفير الرقابة الفاعلة والتوجيه المستمر لبرامجه وأدائه.

١٨. تشجيع المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية والكفاءات الوطنية على إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية عامة ومتوسطة وجامعية ومهنية إسهاماً في تخفيف العبء عن مؤسسات التعليم الرسمية طبقاً لضوابط قانونية.

١٩. ربط التعليم العالي بمتطلبات المجتمع وحاجاته المتنوعة وتوجيه مؤسسات التعليم العالي للقيام بدورها في تطوير المجتمع والتفاعل مع همومه ومشكلاته.

٢٠. العمل على توفير فرص التعليم الجامعي والدراسات العليا في الداخل وربط الابتعاث إلى الخارج باحتياجات التنمية الوطنية وقصره على التخصصات النادرة.

٢١. رعاية الطلاب المبعوثين إلى الخارج رعاية خاصة وربطهم بالدين والوطن وتوجيههم إلى ما يخدم التنمية بمفهومها الشامل في أبحاثهم ودراساتهم.

٢٢. فتح مراكز متخصصة للبحث العلمي في الجامعات اليمنية وخاصة جامعة صنعاء وجامعة عدن لتقوم بدورها في خدمة المجتمع واحتياجاته المتجددة.

٢٣. تفعيل دور الكليات الجامعية في خدمة المجتمع والنزول للعمل الميداني في تدريباتها وتطبيقاتها بما يحقق الهدف من إنشائها.

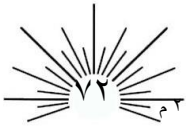

٢٤. الرفع من مستوى العاملين في الجامعات من إداريين وأعضاء هيئة التدريس مهنياً ومعنوياً ومادياً وتطبيق برامج للتدريب المستمر قبل الخدمة وأثنائها ، وإعطاء هيئة التدريس في الجامعات حق اختيار عمدائهم عبر الانتخابات الحرة والمباشرة.

٢٥. تخفيض الرسوم في الدراسات الجامعية والدراسات العليا حتى يتمكن الفقراء وأصحاب الدخل المحدود من نيل حقهم في مواصلة التعليم.

٢٦. إنشاء معاهد متخصصة لتأهيل وتخريج مساعدين للباحثين الذين يمكن أن يساعدوا العلماء في تجاربهم المعملية ورصد النتائج واستخلاصها.

٢٧. الاهتمام برعاية الطلاب في جميع مؤسسات التعليم ومراحله وتوجيه طاقاتهم وتشجيع مواهبهم وإبداعاتهم والاستفادة من الإجازات الصيفية وأوقات الفراغ في برامج تربوية تعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم.

رابعاً:تحسين وتطوير الخدمات الصحية

تعتبر الصحة من أولويات التنمية في المفهوم الحديث ، حيث إنها ترتبط بالإنسان الذي هو أساس التنمية وهدفها ، لذلك فإن الإصلاح سيعمل على الآتي:-

١. السعي إلى رفع نسبة الإنفاق على الصحة بنسبة ١٠% من الناتج المحلي.

٢. التوزيع العادل للخدمات الصحية بين المحافظات من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى.

٣. العمل على إيصال الخدمات الصحية للمناطق المحرومة والنائية والتي يشكل سكانها ٧٠% من سكان البلاد.

٤. تشغيل وتفعيل المستوصفات والمراكز والوحدات الصحية التي سبق تجهيزها ولم تشغل.

٥. الاهتمام بالطب الوقائي والرعاية الصحية الأولية وكذا صحة البيئة.

٦. إنشاء المراكز المتخصصة والمؤهلة لمعالجة الأمراض المستعصية مثل السرطان – أمراض القلب – الفشل

الكلوي ..الخ. للحد من السفر للمعالجة في الخارج والتي تكلف المواطن والدولة تكاليف باهظة.

٧. إعطاء الاهتمام لتحسين الوضع المعيشي والعلمي للعاملين في الصحة وتحقيق العدالة في فرص التأهيل والابتعاث.

٨. تشجيع الخدمات الطبية الخاصة ومساعدتها في تقديم خدماتها بشكل أفضل.

٩. رفع مستوى الوعي الصحي للسكان من خلال الوسائل المتاحة.

١٠. تفعيل دور الرقابة الصحية للحد من انتشار المبيدات والسموم كأحد الأسباب الرئيسية للكثير من الأمراض.

١١. مراجعة وتطوير واستكمال كافة التشريعات الصحية اللازمة بما يمنع الازدواجية والتضارب عند تطبيقها.

١٢. توفير الأدوية ذات الجودة والفعالية وبأسعار مناسبة ومكافحة تهريبها لمنع دخول الأدوية المغشوشة.

١٣. توجيه التعليم الصحي بما يحقق أهداف السياسة الصحية للبلاد.

١٤. إصلاح الإدارة الصحية وجعل الكفاءة والخبرة هي معيار التعيين.

١٥. إيلاء رعاية خاصة للأمومة والطفولة لما يمثله هذا الجانب من أساس لحماية الأم والطفل واللذان يمثلان ٧٥% من السكان والاهتمام بتأهيل كادر نسائي متخصص.

١٦. تفعيل نظام المديريات الصحية بما يحقق مشاركة أفضل للمجتمعات المحلية في الإشراف والإدارة والمراقبة والتقييم.

١٧. الاستفادة من انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي في المجال الصحي في الدعم وتحسين الخدمات الصحية.

خامساً: الأمن والدفاع

أ – في مجال الأمن

١. الاهتمام بتدريب وتربية العاملين في أجهزة الأمن وإعادة الانضباط إلى صفوفهم وتحفيزهم للعمل طبقاً للقوانين النافذة وفي مجتمع التزم بالديمقراطية والتعددية السياسية.

٢. تطوير وتحديث الأجهزة الأمنية بما يمكنها من القيام بدورها في حماية أرواح وممتلكات وأعراض المواطنين ، وحقوقهم ، والحفاظ على كرامتهم.

٣. منع الاعتقالات التعسفية وضمان حق كل المواطنين في صيانة كرامتهم من أي امتهان أو إهدار وضمان أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته.

٤. توفير الإمكانيات اللازمة لقيام أجهزة الأمن بمنع الجريمة قبل وقوعها وضبط المجرمين وتقديمهم لأجهزة العدالة.

٥. تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في أجهزة الأمن ورفع مرتباتهم وإيصال حقوقهم المالية والعينية إليهم والعناية بمظهرهم.

٦. إعادة توزيع ضباط وأفراد قوى الأمن على المناطق والأقسام في مختلف المحافظات والمديريات والإدارات المتخصصة بدلاً من تركزهم في بعض الإدارات وتحويلهم إلى جباة في النقاط أو خدم في البيوت أو لمطاردة الباعة المتجولين وأصحاب العربيات.

٧. إعمال مبدأ الثواب والعقاب في أجهزة الأمن بحيث تنتهي مظاهر الانفلات والفوضى.

٨. إعادة توزيع المخصصات المالية المعتمدة لأجهزة الأمن لصرفها في الأوجه التي ترفع من قدرة هذه الأجهزة في أداء مهامها.

٩. تحسين خدمات المرور والدفاع المدني والجوازات والأحوال المدنية وتوفير الإمكانات اللازمة لتطوير أداء هذه الأجهزة وتيسير الإجراءات في تسهيل حصول المواطنين على خدماتها.

١٠. إغلاق السجون التابعة للجهات غير المختصة ومنع الحبس الإداري واعتبا ر ذلك جريمة يعاقب مرتكبها.

١١. إصلاح وتحسين أوضاع السجون بحيث تصبح صالحة لإقامة السجناء إقامة كريمة وتحويلها إلى أماكن للتقويم والتدريب والتأهيل حتى يعود السجين إلى المجتمع عنصراً صالحاً ومنتجاً وفاعلاً يفيد أسرته ومجتمعه.

١٢. توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للسجناء وتكثيف برامج التأهيل الفني والحرفي وبرامج محو الأمية والتوعية والتوجيه للسجناء.

١٣. إطلاق السجناء الذين انتهت المدة المحددة لسجنهم.

ب – في مجال الجيش

١. تنمية الروح الوطنية في صفوف القوات المسلحة والأمن وتربيتهم على الإخلاص لله ثم للشعب.

٢. بناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية وإبعادها عن الصراع الحزبي وإتاحة الفرص المتساوية أمام جميع أبناء اليمن في القبول في الكليات والمعاهد العسكرية دون تمييز أو محسوبية.

٣. إعداد وتأهيل قواتنا المسلحة ورفع مقدرتها القتالية وتزويدها بالامكانات التي تعزز مقدرتها في الدفاع عن الوطن.

٤. توفير أسباب الحياة الكريمة لمنتسبي القوات المسلحة والرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء والجرحى وتطبيق قانون التقاعد بعدالة وجدية.

٥. تطبيق نظام الترقيات والعلاوات في القوات المسلحة بجميع وحداتها وتشكيلاتها بصورة متساوية دون تمييز أو محاباة.

٦. التوسع في برامج محو الأمية في صفوف القوات المسلحة وتشجيع أفراد وضباط الجيش على مواصلة التعليم واكتساب المعارف الحديثة.

سادساً: السياسة الخارجية

إن التجمع اليمني للإصلاح وهو يتطلع إلى عالم يسوده التعاون البنّاء بين الأمم والشعوب ، فإنه يدعو إلى مجتمع دولي متسامح تتجسد فيه معاني الأخوة الإنسانية وتسود فيه روح التكافل والتعاون والتراحم والتعايش السلمي بين شعوبه وأممه ، وتقوم العلاقات بين دوله على العدل وتبادل المنافع والمصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام التمايزات الحضارية والثقافية وحرية اختيارات الشعوب والوفاء بالعقود والعهود الدولية .

ومن هذا المنطلق سيعمل الإصلاح على تحقيق التكامل والتناسق في سياسة اليمن الداخلية والخارجية بحيث تلتزم السياسة الخارجية مبادئ وأهداف الشعب اليمني وفي مقدمتها الحفاظ على استقلال وسيادة اليمن ، ووحدته ، وحماية أمنه واستقراره ، وسلامة أراضيه وتوظيف سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية لخدمة المصالح الاقتصادية للشعب ومكافحة الفقر ودعم وتعزيز استراتيجيات التنمية الشاملة والاعتناء

بقضايا أمتنا العربية والإسلامية والقضايا الإنسانية أداءً لرسالة اليمن الحضارية .

وبناءً عليه سوف نعمل على إعادة صياغة سياسة الجمهورية اليمنية في المحيط الخارجي وفق أولوية تعكس دوائر انتمائه الحضاري وموقعه الجغرافي ، والتعامل مع قضايا السياسة الخارجية بشفافية كاملة ومكاشفة الشعب بالحقائق وعدم تجاوز المؤسسات الدستورية وذلك على النحو التالي:

١. انطلاقاً من مقتضيات الإخاء والجوار الإسلامي والعربي وحقائق الجغرافيا والتاريخ وتطورات الأوضاع الراهنة ومؤشراتها المستقبلية فسوف نجعل أولى أولويات سياستنا الخارجية تمتين العلاقات بالأشقاء في السعودية والخليج على كافة المستويات الرسمية والشعبية وبكل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية والوصول بها إلى المستوى المأمول من هذه العلاقة المتميزة التي تبدأ بالمشاركة الصادقة في الأفراح والاتراح وتحقيق التكامل والتكافل

وتكتمل بالاندماج في نسق إقليمي واحد وربط المصير بالمصير.

٢. تطوير وتعزيز علاقة بلادنا مع كافة الدول العربية والإسلامية الشقيقة وتعزيز دور الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والمشاركة الفاعلة في مختلف النشاطات والمنظمات المنبثقة عنهما.

٣. تطوير التعاون الثنائي مع دول القرن الأفريقي بما يخدم المصالح المشتركة ويساعد على الاستقرار في المنطقة.

٤. مساندة دعم الشعب الفلسطيني في جهاده ونضاله العادل ضد الاحتلال الصهيوني حتى ينال حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين جميعاً.

٥. تنسيق وتوحيد المواقف العربية والإسلامية إزاء المتغيرات الدولية والمخاطر الجمة التي تهدد الأمن القومي والوجود الحضاري الإسلامي والدفع بالحوار

العربي العربي ، والعربي الإسلامي المباشر كوسيلة فاعلة لحل مشاكلها وتطوير علاقاتها وتوحيد صفوفها .

٦. تطوير وتعزيز العلاقة مع الدول الصديقة وخاصة الدول الصناعية والدفع بهذه العلاقات بما يحقق زيادة تدفق الاستثمارات ودعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبرامج التأهيل وتوطين التكنولوجيا ومحاربة الفقر.

٧. تشجيع الاستثمارات العربية والإسلامية وضمان حمايتها وتسهيل تنقل الرأسمال العربي الخاص والعام في كل الأقطار العربية .

٨. الإسهام في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وكرامته أياً كان لونه أو عرقه أو عقيدته أو جنسيته ومساندة كل المنظمات الدولية والعربية المدافعة عن حقوق الإنسان .

٩. رفض كافة أشكال التمييز العنصري ، والعرقي ، والحضاري والوقوف إلى جانب الشعوب والأقليات المضطهدة في أي مكان من العالم.

١٠. الوقوف إلى جانب الجهود الرامية للحفاظ على الإنسان والبيئة من أخطار التلوث والداعية إلى إيقاف السياسات والممارسات التي تؤدي إلى ذلك.

١١. محاربة كل أشكال التطرف والغلو بما في ذلك الدعوات التي يطلقها المتطرفون الصهاينة إلى حروب الحضارات والتزام السياسة الشرعية في العلاقات الدولية التي تقوم على أساس التعارف والتعاون والتعايش السلمي بين مختلف الأمم والشعوب واعتماد مبدأ الحوار والتفاهم والمجادلة بالحسنى سبيلاً في التعاطي مع قضايا الخلاف والاختلاف والوصول إلى كلمة سواء تعزز مبادئ العدل وتقيم قواعد الحق وتنصف وتصون الحقوق والحريات للأمم والشعوب والجماعات والأفراد.

١٢. العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وعبر الحوار الموضوعي لوضع ميثاق جديد لهيئة الأمم المتحدة يتجاوز آثار الحرب الباردة ويعيد بناء الشرعية الدولية على أسس من الحق والعدل ويحقق إقامة نظام دولي عادل تتاح فيه

فرص متكافئة للحضارات العالمية والثقافات الإنسانية في المشاركة فيه ، والإسهام في صياغة معايير السلوك الدولي ، وبلورة المبادئ والأعراف الدولية.

١٣. تطوير الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب ليعكس حوار الحضارات لا صراع المصالح ، وإعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل بما يحقق المنفعة المشتركة لكل شعوب العالم ، وحتى يقوم الاقتصاد الدولي على أسس وشرعة العدل.

ختـــامـــاً

فقد مرت من عمرنا ست سنوات عجاف عشناها معاً تحت وطـأة الفقـر والمعـاناة والمكابـدة اليوميـة نتيجـة السياسـات الخاطئة والبرامج الفاشلة التي انتهجها الحزب الحاكم – منذ انفراده بالسلطة – زادت فيها معاناتنا على مختلف الأصعدة.

أصبحنا سوياً نعيش حياة سيئة مرهونة للقمة العيش.. ونجد صعوبة كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية كل ذلك كفيل بدفعنا نحو التغيير ، لأننا في الإصلاح نشعر بمرارة الوضع المعيشي وسوء أحوال المواطن اليمني وحرصاً منا على توفير حياة كريمة لكل مواطن في ربوع وطننا الحبيب والبدء بخطوات عملية في محاربة الفساد وتحسين وضعنا المعيشي وتوفير حياة حرة آمنة مستقرة فإننا ندعوكم للوقوف معنا ومنحنا ثقتكم والتصويت للإصلاح.

ونتمنى أن نكون كما عهدتمونا أهلاً للتغيير نحو الأفضل والله المستعان ..

والله الهادي إلى سواء السبيل ،،